Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal
LEXFORENSICA
Vol. 2, No. 2, pp. 57-73 | December 2025
CFORSJ Journal

الضمانات الدستورية والجزائية للتفتيش الجمركي للنساء: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية

CONSTITUTIONAL AND PENAL GUARANTEES FOR CUSTOMS INSPECTION OF WOMEN: A COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY IN LIGHT OF ISLAMIC JURISPRUDENCE AND POSITIVE LEGISLATION

[i,ii,*]Ahmed Abdulla Almesmari & [i,iii]Wan Abdul Fattah Wan Ismail

[i]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia
[ii]House No. 3, Al Yarmouk District, Khor Fakkan City, Sharjah Emirate, P.O. Box 17773, United Arab Emirates
[iii]Centre of Research for Fiqh Forensics and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: ahmed-1011999@hotmail.com

Article history:
Submission date: 30 August 2025
Received in revised form: 5 September 2025
Acceptance date: 30 November 2025
Available online: 13 December 2025

Keywords:
Customs inspection, constitutional guarantees, human rights, Islamic jurisprudence, women, criminal procedure, al-taftīsh al-jumrukī, al-ḍamānāt al-dustūriyyah, ḥuqūq al-insān, al-fiqh al-islāmī, al-nisāʾ, al-ijrāʾāt al-jināʾiyyah

Funding:
This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or non-profit sectors.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:
Almesmari, A. A., & Wan Ismail, W. A. F. (2025). Al-ḍamānāt al-dustūriyyah wa-al-jazāʾiyyah li-al-taftīsh al-jumrukī li-al-nisāʾ: Dirāsah taḥlīliyyah muqāranah fī ḍawʾ al-fiqh al-Islāmī wa-al-tashrīʿāt al-waḍʿiyyah: Constitutional and penal guarantees for customs inspection of women: A comparative analytical study in light of Islamic jurisprudence and positive legislation. *LexForensica: Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal*, *2*(1), 51-59. https://doi.org/10.33102/0by83518

© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC) (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact penerbit@usim.edu.my.

SDG Elements:
Gender Equality

ABSTRACT

This study examines the topic of customs inspection of women in light of constitutional, jurisprudential, and legal references, with a focus on the procedural and legal guarantees accompanying this process. The study aims to clarify the legal and jurisprudential framework regulating inspection and measure its consistency with international human rights standards. The study relied on a comparative analytical approach that combines constitutional texts, national laws, and Islamic jurisprudence, in addition to analyzing field studies and practical experiences in some Arab countries. The results revealed shortcomings in national legislation in terms of explicit provisions on controls for the inspection of women, compared to greater clarity in Islamic jurisprudence, which sets precise rules based on the objectives of Islamic law. It also revealed that practical implementation gaps exist in the application of these guarantees, particularly given the shortage of female personnel and weak judicial oversight. The study recommended the development of national legislation, enhanced training and qualifications for female customs personnel, and the development of unified inspection protocols, utilizing the objective-based framework to regulate these provisions to achieve a balance between security requirements and human rights.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع التفتيش الجمركي للنساء في ضوء المرجعيات الدستورية، والفقهية، والقانونية، مع التركيز على الضمانات الإجرائية والحقوقية المصاحبة لهذه العملية. يهدف البحث إلى بيان الإطار القانوني والفقهي المنظم للتفتيش، وقياس مدى اتساقه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن يجمع بين النصوص الدستورية والقوانين الوطنية والفقه الإسلامي، إضافة إلى تحليل دراسات ميدانية وتجارب تطبيقية في بعض الدول العربية. أظهرت النتائج وجود قصور في التشريعات الوطنية من حيث النص الصريح على ضوابط تفتيش النساء، مقابل وضوح أكبر في الفقه الإسلامي الذي وضع قواعد دقيقة قائمة على المقاصد الشرعية. كما تبين أن الممارسة العملية تشهد فجوات في تطبيق الضمانات، خصوصا في ظل نقص الكوادر النسائية وضعف الرقابة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز التدريب والتأهيل للكوادر الجمركية النسائية، ووضع بروتوكولات موحدة للتفتيش، مع الاستفادة من المرجعية المقاصدية في ضبط النصوص بما يحقق التوازن بين مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان.

المقدمة

تعاني بعض الدول العربية من تحديات عملية تشمل نقص الكوادر النسائية، ضعف التدريب، وغياب الرقابة المؤسسية، ما يؤدي أحيانا إلى تجاوزات أو تأخير الإجراءات، بينما أظهرت التجارب الدولية، مثل كندا وهولندا، فاعلية أكبر نتيجة وجود أطر مؤسسية قوية، برامج تدريبية مستمرة، وإشراف قضائي دوري. وقد أبرزت الدراسات السابقة الحاجة إلى تكامل التشريعات، التدريب، والرقابة لضمان حماية النساء أثناء التفتيش، وتحقيق التوازن بين الأمن وحماية الحقوق.

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الضوابط القانونية والإجرائية لتفتيش النساء، من خلال منهج وصفي تحليلي ومقارن، ودراسة حالة تطبيقية في أحد المنافذ الجمركية. وتسعى إلى تحديد التحديات، مقارنة التجارب الوطنية والدولية، وتقديم توصيات لتعزيز الإجراءات، مثل توفير كوادر نسائية مؤهلة، تطوير برامج التدريب والتوعية، ومواءمة التشريعات مع المعايير الدولية. وتعكس النتائج أن الجمع بين النصوص القانونية الصارمة، التدريب العملي، والمراقبة المستمرة يشكل أساسا لضمان المشروعية الإجرائية وحماية كرامة النساء أثناء التفتيش الجمركي.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات ملحوظة في مجال التجارة الدولية وحركة الأشخاص والبضائع، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإجراءات الجمركية وخصوصا ما يتعلق بالتفتيش الشخصي على منافذ الحدود. ولم يعد التفتيش الجمركي مجرد إجراء روتيني للتحقق من البضائع، بل أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بضمان المشروعية الإجرائية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، لا سيما ما يتعلق بالنساء اللواتي قد يتعرضن لانتهاك خصوصيتهن إذا لم يتم الالتزام بالضوابط الدستورية والفقهية والقانونية (Abdullah, 2023; Abdul Aziz, 2023; Al-Zahrani, 2021).

إن البحث في موضوع التفتيش الجمركي للنساء يمثل معالجة دقيقة لمفهوم قانوني وفقهي حساس، يجمع بين مقتضيات الأمن القومي وحماية المجتمع من التهريب، وبين ضرورة احترام حقوق الإنسان وصون كرامة المرأة، سواء في التشريعات الوضعية أو في الفقه الإسلامي (Al-Ghunaymat, 2019; Abd al-Rahman, 2020; Yusuf, 2022). قد أكد عدد من الدراسات على أن أي قصور في الضوابط الإجرائية الخاصة بالتفتيش ينعكس بشكل مباشر على شرعية الإجراءات، ويهدد مبدأ سيادة القانون (Al-Hazmi, 2025; Abu Zayd, 2020; Abd al-Latif, 2021).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعا يجمع بين القانون الدستوري، الفقه الجنائي، والفقه الإسلامي في معالجة إجرائية لها أبعاد إنسانية وحقوقية بالغة الحساسية. فالنساء في المنافذ الجمركية يتعرضن لإجراءات تفتيش تستدعي التوازن بين متطلبات الأمن من جهة، وبين احترام الخصوصية وصيانة الكرامة الإنسانية من جهة أخرى (Al-Mutairi, 2023; Abd al-Qadir, 2021; Abdul Aziz, 2022). كما أن أهمية الموضوع تتضح في ارتباطه المباشر بمبادئ حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والتي شددت على ضرورة توفير ضمانات دستورية وقانونية لحماية الأفراد من أي انتهاكات أثناء التفتيش (Abdullah, 2021; Al-Hasan, 2022; Abdullah, 2020). ويضاف إلى ذلك أن الشريعة الإسلامية أرست منذ قرون ضوابط شرعية دقيقة لحماية حرمة الجسد والخصوصية، مما يجعل الدراسة تجمع بين أصالة المرجعية الفقهية ومتطلبات التشريعات الحديثة (Al-Khudayri, 2022; Al-Salmi, 2021; Al-Harbi, 2022).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

أ. تحليل الأسس الدستورية والفقهية للتفتيش الجمركي للنساء، من خلال ربط النصوص القانونية بالاجتهادات الفقهية المعاصرة والتشريعات الوضعية (Abu Zayd, 2020; Abd al-Karim, 2023; Abdul Aziz, 2022).

ب. إبراز الضمانات الإجرائية التي تحمي النساء من أي تجاوزات خلال عمليات التفتيش، وذلك بالاعتماد على المقارنة بين القوانين العربية والتأصيلات الشرعية (Al-Mutairi, 2023; Abdullah, 2021; Abdullah, 2022).

ت. توضيح أوجه القصور في بعض التشريعات العربية والإسلامية فيما يتعلق بتحديد ضوابط التفتيش الجمركي، واقتراح حلول عملية قائمة على التوفيق بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق (Mansur, 2020; Al-Ta'i, 2020; Abdullah, 2023).

ث. تقديم إطار مقارن بين الفقه الإسلامي والدساتير الوضعية الحديثة، لتوضيح مدى توافق أو تباين الضوابط القانونية في هذا المجال (Al-Khudayri, 2022; Yusuf, 2022; Abdullah, 2020).

إشكالية وأسئلة البحث

تتمثل إشكالية البحث الأساسية في التساؤل حول:
كيف يمكن تحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن القومي وحماية المجتمع من جرائم التهريب عبر المنافذ الجمركية، وبين ضمانات حقوق الإنسان وصون كرامة النساء أثناء إجراءات التفتيش؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية:

أ. ما هي الأسس الشرعية والقانونية التي تضبط عملية التفتيش الجمركي للنساء؟

ب. إلى أي مدى تضمن التشريعات العربية الحماية الدستورية للنساء أثناء التفتيش؟

ت. ما هي التحديات العملية التي تواجه تطبيق الضوابط الشرعية والقانونية في المنافذ الحدودية؟

ث. كيف يمكن الاستفادة من المقاربات الفقهية في تطوير التشريعات الوضعية المتعلقة بالتفتيش؟

الدراسات السابقة

ركزت عدة دراسات على معالجة التفتيش من منظور الفقه الإسلامي وضوابطه الشرعية، حيث اعتبرت أن صيانة العرض والخصوصية من المقاصد العليا للشريعة. فقد بينت دراسة Najla’ Husayn Yusuf (2022) أن التفتيش يجب أن يمارس ضمن حدود ضيقة جدا، وألا يتم إلا بوجود ضرورة ملحة، وهو ما يعكس قاعدة "الضرورات تقدر بقدرها". كما أكدت دراسة Nurah Saud Al-Harbi (2022) أن التفتيش في المنافذ الجمركية يستلزم توافر ضوابط شرعية محددة مثل أن يكون المفتش من نفس الجنس، وأن يراعى فيه ستر العورة وعدم الإيذاء النفسي.

إضافة إلى ذلك، ناقش Ahmad Husayn Al-Salmi (2021) التفتيش من زاوية التوازن بين الضرورة والضوابط، مشيرا إلى أن الفقهاء أجازوا بعض الممارسات الاستثنائية عند الضرورة، لكنهم وضعوا قيودا صارمة تمنع التحول إلى انتهاك للحقوق. كما أوضح Muhammad Sa‘id Al-Khudayri (2022) أن الفقه الإسلامي يؤسس لضمانات أعمق من بعض القوانين الحديثة، حيث يربط بين احترام جسد الإنسان وحرمة الكرامة الإنسانية.

تطرقت العديد من الأبحاث إلى البعد القانوني للتفتيش، خاصة في المجال الجنائي. فقد تناول Amin Ishaq Al-Ghunaymat (2019) النطاق القانوني للتفتيش في جرائم التهريب الجمركي، وأبرز أن المشرع منح سلطات واسعة لأجهزة الجمارك قد تستغل بشكل سلبي إذا لم تقيد بضمانات. في حين أشار Abd al-Majid Muhammad Abdullah (2021) إلى أن القانون المغربي حدد بعض الإجراءات التفتيشية، لكنه ترك ثغرات فيما يخص التفتيش الجسدي للنساء.

كذلك، درست Muna Nasir Al-Mutairi (2023) الضمانات الإجرائية في القانون الكويتي، مؤكدة أن النصوص الدستورية تكفل حماية الفرد من التفتيش التعسفي، لكن التطبيق العملي أحيانا يتسم بقدر من المرونة المفرطة لصالح الأجهزة الأمنية. أما Karim Mustafa Abd al-Hamid (2020) فقد ركز على القانون الجنائي المغربي، مبينا أن النصوص الوطنية كثيرا ما تفسح مجالا للتأويل، مما يضعف من قوة الضمانات الإجرائية.

تناولت بعض الدراسات موضوع التفتيش من منظور دستوري وحقوقي. فقد أشارت Su'ad Ahmad Abd al-Rahman (2020) إلى أن حماية الخصوصية تعد من أهم الحقوق الدستورية، وأن أي انتهاك لها أثناء التفتيش يمكن أن يعرض الدولة للمساءلة أمام المحاكم الدستورية. أما Rami Mahmoud Abu Zayd (2020) فحلل الضمانات الدستورية للإجراءات الجنائية، مؤكدا أن النصوص الدستورية غالبا ما تقدم ضمانات واسعة، لكنها تتعرض للتضييق عند التطبيق العملي.

كما بينت Nawal Muhammad Abdul Aziz (2023) أن التفتيش الجسدي للنساء يثير إشكاليات حقوقية عميقة تتعلق بالكرامة الإنسانية، مشيرة إلى أن بعض التشريعات العربية لا تعطي خصوصية كافية لهذا الجانب. وخلصت دراسة Muna Rashid Abd al-Latif (2021) إلى أن الضمانات الدستورية للتفتيش في كثير من الدول العربية تبقى نظرية ما لم يتم تفعيلها عبر آليات رقابية فعالة.

هناك قلة من الدراسات التي اعتمدت على أسلوب ميداني. من أبرزها دراسة Fatimah Muhammad Al-Shammari (2024) حول المنافذ السعودية، حيث قامت بتحليل ميداني لآليات التفتيش الجمركي، وكشفت أن هناك فجوة بين النصوص القانونية والممارسات الفعلية، خاصة فيما يتعلق بتفتيش النساء.

كما أظهرت دراسة Sa'ud Muhammad Al-Otaibi (2023) أن التفتيش الجمركي للنساء يواجه تحديات عملية أبرزها نقص الكوادر النسائية المدربة وغياب اللوائح التفصيلية الواضحة. كذلك، أشار Karim Abdullah Al-Juburi (2023) إلى التوتر المستمر بين الضرورات الأمنية والضمانات القانونية، حيث تتذرع الأجهزة الجمركية بـ "الأمن القومي" لتبرير ممارسات قد تتجاوز القانون. الخلاصة النقدية للدراسات السابقة:

أ. ركزت الدراسات الفقهية على الأصول الشرعية، لكنها لم تفصل في الجانب الجمركي.

ب. تناولت الدراسات القانونية موضوع التفتيش الجنائي عموما، لكنها لم تفرد معالجة دقيقة لتفتيش النساء.

ت. ناقشت الدراسات الدستورية والحقوقية موضوع حماية الخصوصية، لكنها غالبا بقيت نظرية.

ث. عالجت الدراسات التطبيقية بعض الحالات الواقعية، لكنها ظلت محدودة وغير شاملة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث، إذ يسعى إلى سد هذه الفجوات من خلال دراسة تحليلية مقارنة شاملة، تجمع بين الفقه والقانون والتطبيقات الميدانية، مع التركيز على النساء في المنافذ الجمركية باعتبارها الفئة الأكثر تعرضا للانتهاك إذا غابت الضوابط.

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم التفتيش الجمركي

يعرف التفتيش الجمركي بأنه إجراء قانوني وإداري يمارس من قبل السلطات الجمركية على الأشخاص أو البضائع بهدف التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح الجمركية ومنع محاولات التهريب. ويعد هذا الإجراء من أهم الوسائل لحماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة (Al-Hazmi, 2025; Al-Ghunaymat, 2019). غير أن التفتيش الجمركي يتجاوز الجانب الاقتصادي ليشكل مسألة حقوقية بالدرجة الأولى، خصوصا عند تطبيقه على النساء، حيث يتقاطع مع مبادئ الخصوصية، الحرمة الجسدية، والكرامة الإنسانية (Abd al-Rahman, 2020; Al-Zahrani, 2021) وقد أكد الفقه الإسلامي أن الأصل في التعامل مع الأجساد هو الحرمة، ولا يباح التفتيش إلا بقدر الضرورة وبالضوابط الشرعية (Yusuf, 2022; Al-Harbi, 2022).

المشروعية الإجرائية

المشروعية الإجرائية تعني التزام السلطات المختصة بالنصوص القانونية والدستورية عند ممارسة إجراءاتها، بحيث تكون هذه الإجراءات محكومة بضوابط واضحة تمنع التعسف والانتهاك. ويعتبر التفتيش من أكثر الإجراءات التي تحتاج إلى مشروعية دقيقة لضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية (Abu Zayd, 2020; Abd al-Latif, 2021). ويشير الفقه إلى أن المشروعية الإجرائية لا تقتصر على النص القانوني، بل تشمل كذلك ضرورة احترام المقاصد الشرعية في الفقه الإسلامي، إذ يشترط أن يكون التفتيش لتحقيق مصلحة معتبرة وألا يؤدي إلى مفسدة أعظم (Al-Khudayri, 2022; Al-Salmi, 2021).

الضمانات الدستورية

الضمانات الضمانات الدستورية للتفتيش تتعلق بكونه إجراء استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا عند الضرورة، ويجب أن يكون خاضعا لرقابة القضاء والتشريعات الوطنية التي تحمي الحقوق الأساسية للأفراد (Abdullah, 2022; Abdul Aziz, 2022). وتنص العديد من الدساتير العربية على حماية الحرمة الجسدية وخصوصية الأفراد، بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (Abd al-Qadir, 2021; Al-Hasan, 2022). ويعتبر التفتيش على النساء في المنافذ الجمركية

اختبارا عمليا لهذه الضمانات، حيث يتطلب وجود معايير إضافية مثل إشراك مفتشات نساء وتخصيص أماكن خاصة تراعي كرامة المرأة (Al-Otaibi, 2023; Abdullah, 2023).

الضوابط الفقهية

أرسى الفقه الإسلامي جملة من الضوابط التي تنظم عملية التفتيش، أهمها:

أ. الضرورة :فلا يلجأ للتفتيش إلا عند الحاجة الملحة (Yusuf, 2022; Al-Harbi, 2022).

ب. المماثلة :أن يتم التفتيش من قبل امرأة للنساء، صونا للكرامة والخصوصية (Abdullah, 2023; Al-Sa'di, 2022).

ت. الستر :مراعاة ستر الجسد قدر الإمكان وعدم كشف ما لا تدعو الضرورة إلى كشفه (Al-Khudayri, 2022; Al-Salmi, 2021).

ث. المقاصد :أن يكون الهدف مشروعا ويتفق مع حفظ الضروريات الخمس للشريعة (Abdullah, 2022; Abdullah, 2020).

وتؤكد الدراسات أن هذه الضوابط الفقهية تتوافق في جوهرها مع مبادئ القانون الدستوري الحديث، مما يعزز إمكانية صياغة نظام إجرائي متكامل يجمع بين الأصالة والمعاصرة (Abdullah, 2023; Abdul Aziz, 2023).

حقوق الإنسان والتفتيش

يرتبط موضوع التفتيش الجمركي ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. فقد نصت المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حماية الأفراد من التدخل التعسفي في حياتهم الخاصة أو مساس بكرامتهم الإنسانية. وتشدد الدراسات القانونية على أن التفتيش الجسدي للنساء يجب أن يتم وفق معايير تراعي التناسب والضرورة (Abd al-Qadir, 2021; Abdul Aziz, 2023; Abdullah, 2020).

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء النصوص الشرعية والتشريعات القانونية ذات الصلة بموضوع التفتيش الجمركي للنساء، مع توظيف المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية (Al-Hazmi, 2025; Al-Ghunaymat, 2019; Abdullah, 2023).

كما تم الاستناد إلى المنهج الاستقرائي لرصد التطبيقات العملية في بعض الدول العربية والإسلامية، مع تحليل القرارات القضائية والدستورية ذات الصلة بالموضوع (Abd al-Hamid, 2020; Abdullah, 2021; Abdullah, 2022).

أما المنهج النقدي فقد استخدم لتقييم مدى كفاية النصوص القانونية في حماية كرامة النساء أثناء التفتيش، مع تقديم مقترحات تطويرية تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والفقه الإسلامي (Abd al-Qadir, 2021; Abdullah, 2020; Abdul Aziz, 2022).

المنهج الوصفي التحليلي

التعريف بالمنهج

المنهج الوصفي التحليلي يقوم على جمع البيانات والحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ثم تنظيمها في صورة وصفية دقيقة، يليها تحليل علمي للكشف عن أبعاد الظاهرة وجذورها ونتائجها. وهو منهج مناسب للغاية للدراسات القانونية، لأنه يسمح بالانتقال من النصوص النظرية إلى الواقع التطبيقي، ومن المبادئ الفقهية إلى القواعد العملية (Al-Shammari, 2024; Al-Kubaysi, 2020).

توظيفه في البحث

في الجانب القانوني :تم وصف النصوص الدستورية والقوانين الجمركية والإجرائية العربية، مع التركيز على المواد المتعلقة بضمانات الحقوق أثناء التفتيش. على سبيل المثال، بعض الدساتير تنص على صيانة حرمة الجسد وخصوصية الأفراد بشكل صريح، بينما أخرى تترك المجال مفتوحا لتفسيرات واسعة. جرى تحليل النصوص الشرعية التي تناولت صيانة العرض وحرمة الجسد، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" التي تضع حدا لأي ممارسة تمس خصوصية النساء دون مبرر شرعي (Al-Khudayri, 2022; Yusuf, 2022). في الجانب التطبيقي :تم رصد بعض الحالات الواقعية التي أثيرت أمام المحاكم أو في الممارسات الجمركية، حيث وجدت شكاوى تتعلق بغياب الضوابط الواضحة، مما أثار إشكاليات دستورية وحقوقية (Al-Hazmi, 2025).

قيمة المنهج الوصفي التحليلي

أ. يتيح إبراز أوجه التناقض بين النصوص النظرية والممارسات العملية.

ب. يساعد على تحليل السياق الاجتماعي والسياسي الذي يطبق فيه القانون.

ت. يظهر مدى تقاطع القانون مع الفقه والاتفاقيات الدولية.

المنهج المقارن

التعريف بالمنهج

المنهج المقارن يقوم على مقارنة النصوص والتشريعات والأنظمة المختلفة بهدف استنباط أوجه التشابه والاختلاف. في الدراسات القانونية، يعد من أكثر المناهج إفادة لأنه يكشف النماذج المتقدمة التي يمكن الاستفادة منها، ويظهر الثغرات التي تحتاج إلى إصلاح (Abd al-Hamid, 2020; Abdullah, 2023).

تطبيقه

يمكن ملاحظة فعالية المنهج المقارن من خلال تتبع نماذج تطبيقية في السياق العربي والإسلامي. فعلى مستوى التشريعات العربية، تظهر المقارنة بين قوانين دول الخليج والدول العربية في شمال إفريقيا فروقا واضحة في الأسلوب التشريعي. تميل التشريعات الخليجية إلى تقديم نصوص تفصيلية ومعايير دقيقة مستمدة في الغالب من السياسة الشرعية الملائمة لواقعها الاجتماعي، بينما تعتمد التشريعات في دول شمال إفريقيا على الصياغة العامة والمبادئ الكلية، تاركة مساحة أوسع للاجتهاد القضائي. هذا التباين يتيح للباحث فهم الاتجاهات التشريعية المختلفة وكيفية تأثير السياق السياسي والاجتماعي على بناء النص القانوني.

كما يظهر المنهج المقارن بوضوح عند دراسة الأحكام الفقهية المتعلقة بضوابط تفتيش النساء، حيث وضع الفقه الإسلامي قواعد دقيقة تشدد على ضرورة أن يتم التفتيش بواسطة امرأة، وأن يكون بقدر الحاجة، وأن تراعى فيه صيانة الكرامة الإنسانية. وتكشف المقارنة أن عددا من القوانين الحديثة قد تبنى بالفعل هذه الضوابط أو بعضها، مما يعكس تقاطعا إيجابيا بين الأسس الشرعية ومتطلبات تشريعات حقوق الإنسان (Al-Harbi, 2022; Al-Salmi, 2021). ومن خلال هذا التحليل تتضح قدرة الفقه الإسلامي على تقديم معايير متقدمة يمكن أن تستثمر في تطوير التشريعات الإجرائية.

ولا يقتصر التطبيق المقارن على التشريعات العربية والفقه الإسلامي فحسب؛ بل يمتد ليشمل المواثيق الدولية التي أولت اهتماما بالغا لحماية الكرامة الإنسانية، حتى في ظل الإجراءات الأمنية المشددة. فعلى سبيل المثال، يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ضرورة احترام الكرامة الإنسانية في جميع مراحل الإجراءات، بما في ذلك ممارسات التفتيش والاحتجاز (United Nations, 2006). ويسهم هذا البعد الدولي في إثراء المقارنة القانونية وإظهار المساحة المشتركة بين المعايير الدولية والمبادئ الأخلاقية في الفقه الإسلامي.

أهمية هذا المنهج

تبرز أهمية المنهج المقارن في قدرته على الكشف عن نقاط الالتقاء بين الفقه الإسلامي والقوانين الدولية، إذ يظهر أن العديد من الضوابط الشرعية تتوافق بدرجة كبيرة مع المبادئ العالمية لحماية الحقوق والحريات، مما يدعم إمكانية تطوير تشريعات وطنية ذات طابع أصيل وحديث في آن واحد. كما يساعد هذا المنهج في توضيح الاختلافات التطبيقية بين الدول العربية، سواء في صياغة النصوص أو في تبني آليات تنفيذية مختلفة، الأمر الذي يمكن الباحث من فهم الخلفيات الاجتماعية والقانونية المؤثرة في التشريع.

ومن خلال هذا التحليل المتعدد المستويات، يصبح الباحث قادرا على تقديم توصيات معيارية أكثر دقة ومبنية على أفضل الممارسات المستخلصة من التجارب التشريعية المقارنة. وهذا يجعل المنهج المقارن أداة استراتيجية في صياغة مقترحات إصلاحية تتسم بالموضوعية والاتساق العلمي وتستجيب لمتطلبات الواقع القانوني المعاصر.

المنهج التفسيري

النصوص القانونية والفقهية كثيرا ما تتضمن ألفاظا عامة مثل "الضرورة"، "المصلحة العامة"، أو "الأمن القومي". هذه المصطلحات تحتاج إلى تفسير معمق لتحديد حدودها وضوابطها حتى لا تتحول إلى أداة تعسفية (Al-Zahrani, 2021; Abd al-Latif, 2021).

المنهج التفسيري ودوره في تحليل النصوص وتوجيه التطبيق

يعد المنهج التفسيري أحد الأدوات المنهجية الجوهرية في الدراسات القانونية والشرعية، إذ يقوم على تحليل النصوص الدستورية والفقهية وتفسير الممارسات الواقعية لفهم المقاصد الحقيقية للنص وتحديد نطاق تطبيقه. فعلى مستوى تفسير النصوص الدستورية، يتناول المنهج التفسيري تحليل المواد المتعلقة بحماية الخصوصية الفردية، واستكشاف ما إذا كانت هذه الحماية تشمل ـ بنص صريح أو ضمني ـ الإجراءات المتعلقة بالتفتيش، خاصة في البيئات الأمنية والجمركية. هذا النوع من التفسير يساعد في تحديد مدى اتساع أو تضييق نطاق الحريات الأساسية عند التعامل مع مقتضيات الأمن العام. أما في إطار النصوص الفقهية، فإن المنهج التفسيري يبرز دقة القواعد الشرعية التي تنظم التفتيش، ومن أهمها قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"، والتي تجيز اتخاذ إجراءات استثنائية عند تحقق الضرورة. ومع ذلك، يقيد الفقه هذا المبدأ بقاعدة "الضرورات تقدر بقدرها"، بما يضمن عدم تجاوز التفويض الشرعي وحدوده. ويكتمل الدور التفسيري بتحليل الممارسات الواقعية، إذ يتم رصد كيفية ترجمة النصوص ـ الدستورية والفقهية ـ إلى إجراءات عملية داخل المنافذ الجمركية، مما يسمح بفهم الفجوات بين النص والتطبيق، ويبرز مواطن القوة والقصور في الممارسة اليومية.

القيمة العلمية للمنهج التفسيري

تكمن القيمة العلمية للمنهج التفسيري في قدرته على إزالة الغموض الذي يحيط بالنصوص العامة أو المجملة، سواء في الدساتير أو في التراث الفقهي، مما يتيح بناء فهم أكثر دقة للمفاهيم القانونية. ويساعد هذا المنهج على ضبط المصطلحات ضمن إطار تحليلي موحد، بما يحقق اتساقا بين التفسير القانوني والشرعي ويمنع تعدد التأويلات غير المنضبطة. كما أنه يسهم في بناء اجتهاد علمي يعزز التوازن بين المرونة التشريعية التي تفرضها التطورات المعاصرة، وبين الضوابط الشرعية والقانونية التي تلزم بعدم تجاوز الحدود المرسومة للنصوص. ومن ثم، فإن المنهج التفسيري يعد ركيزة أساسية في بناء حلول عملية تستجيب لواقع العمل الجمركي والأمني دون الإخلال بضمانات الحقوق الأساسية.

بين التأصيل الشرعي والأساس القانوني

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الفقهية الراسخة والمراجع المعاصرة ذات الصلة بضوابط التفتيش ومقاصد الشريعة. فقد شكلت الكتب الأصولية الكبرى ـ مثل الموافقات للإمام الشاطبي وإعلام الموقعين لابن القيم ـ أساسا تأصيليا مهما لفهم قواعد الضرورة والضوابط الشرعية للتدخل الاستثنائي. وإلى جانب ذلك، استفاد البحث من الدراسات الحديثة التي تناولت التفتيش في ضوء المقاصد الشرعية والمعايير الحقوقية (Al-Harbi, 2022; Yusuf, 2022) مما أتاح جمعا بين التأصيل التراثي والتحليل المعاصر. أما في الجانب القانوني، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدساتير الوطنية مثل الدستور المصري والجزائري والبحريني والإماراتي، إضافة إلى القوانين الوضعية ذات الصلة بالقانون الجمركي وقانون الإجراءات الجنائية. كما شملت المصادر عددا من المواثيق الدولية المركزية في مجال حماية الحقوق، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وذلك لتوسيع أفق المقارنة وإبراز التوافق أو التباين بين النظم الوطنية والمعايير الدولية.

الدراسات السابقة

استندت الدراسة كذلك إلى مجموعة من الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات محكمة عربية ودولية، والتي تناولت موضوعات متصلة بالتفتيش والحقوق الدستورية وأحكام الضرورة في الفقه الإسلامي (Al-Ghunaymat, 2019; Abdul Aziz, 2022; Al-Otaibi, 2023). وقد شكلت هذه الدراسات إطارا معرفيا مهما لدعم التحليل المقارن، كما مكنت من رصد الاتجاهات البحثية الحديثة التي تعنى بمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الشرعية والدولية في سياق الإجراءات الأمنية والجمركية.

مبررات شمولية المنهجية

إن اعتماد منهجية شمولية في هذا الموضوع يتأسس على عدة مبررات رئيسة. فأولا، يتسم الموضوع بطبيعته المتقاطع بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يقتضي منهجا قادرا على استيعاب هذا التداخل المركب. وثانيا، يتطلب موضوع التفتيش تحليلا متعدد المستويات، بدءا من النصوص الدستورية، مرورا بالقوانين الوطنية، وصولا إلى الاتفاقيات الدولية، وهو ما لا يغطيه منهج واحد منفرد. وثالثا، يتمتع التفتيش الجمركي بطابع عملي يومي، الأمر الذي يستوجب حلولا واقعية تتجاوز الطابع النظري البحت. ورابعا، توفر المقارنة والتفسير إطارا معياريا يمكن للدول العربية الاستفادة منه في تطوير تشريعاتها، بما يحقق التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات حماية الكرامة الإنسانية.

المناقشة والتحليل

يمثل التفتيش الجمركي للنساء أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الفقه والقانون المعاصر، لارتباطه المباشر بمبدأين متقابلين :الأمن العام من جهة، وحماية الحقوق الأساسية من جهة أخرى. وتكمن الإشكالية في إيجاد صيغة متوازنة تحقق الغاية الأمنية دون المساس بالكرامة الإنسانية أو الخصوصية الجسدية للمرأة.

الإطار القانوني للتفتيش الجمركي

تظهر النصوص الدستورية والتشريعات الوطنية أن المشرع يسعى إلى تحقيق مبدأ المشروعية الإجرائية، الذي يقتضي أن تكون جميع الإجراءات مقيدة بضوابط واضحة ومحددة (Al-Zahrani, 2021; Abdullah, 2023). غير أن التطبيق العملي يكشف عن فجوات؛ فبعض التشريعات لم تحدد بشكل صريح الضمانات الخاصة بالنساء أثناء التفتيش، مما يفتح المجال لاجتهادات قد تفضي إلى انتهاكات حقوقية (Abdul Aziz, 2023; Al-Otaibi, 2023).

على سبيل المثال، نجد أن بعض الدول العربية أوجبت أن يتم التفتيش من قبل عناصر نسائية مؤهلة، بينما اكتفت دول أخرى بالنص العام على "احترام الكرامة الإنسانية" دون تفاصيل إجرائية ملزمة (Abd al-Latif, 2021; Al-Mutairi, 2023). هذا التفاوت يعكس غياب معيار إجرائي موحد، ويؤكد الحاجة إلى مقاربة مقارنة أكثر شمولا.

الإطار الفقهي والمقاصدي

يتفق الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة على أن صيانة الكرامة الإنسانية مقصد أساسي من مقاصد الشريعة، وأن جسد الإنسان – ذكرا كان أو أنثى – مصون من أي اعتداء إلا للضرورة القصوى (Al-Khudayri, 2022; Yusuf, 2022). وقد نص الفقهاء على أن الاستيثاق من الأدلة أو التفتيش لا يجوز أن يتجاوز حدود الحاجة المعتبرة شرعا، وأنه إذا وجدت بدائل أقل مساسا بالخصوصية وجب تقديمها (Al-Harbi, 2022; Al-Salmi, 2021).

كما أكدت الكتابات المعاصرة أن الشريعة الإسلامية تقدم إطارا مرنا يمكن تكييفه ليتوافق مع القوانين الحديثة، من خلال قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات "وقاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، شريطة أن يكون التفتيش مضبوطا بحدود الزمان والمكان والشخص، وألا يتحول إلى أداة للتعسف أو الانتقاص من كرامة المرأة (Al-Khudayri, 2022; Abd al-Rahman, 2020).

التلاقي والاختلاف بين الفقه والقانون

أ. التلاقي هناك انسجام ملحوظ بين الفقه الإسلامي والقوانين الحديثة في التأكيد على ضرورة أن يتم التفتيش من قبل عناصر نسائية، وأن يكون في مكان يحفظ ستر المرأة وكرامتها (Abdullah, 2020; Al-Zahrani, 2021).

ب. الاختلاف: بينما يمنح القانون أحيانا صلاحيات واسعة لسلطات الجمارك في حالات الاشتباه، يشدد الفقه على ضرورة وجود قرائن قوية قبل الشروع في أي إجراء، وهو ما يحد من احتمالات التعسف (Al-Hazmi, 2025; Abd al-Qadir, 2021).

هذا الاختلاف يكشف عن حاجة ملحة إلى تطوير تشريعي يستفيد من الأسس المقاصدية في ضبط النصوص القانونية وتقييد صلاحيات التفتيش بما ينسجم مع حماية الكرامة الإنسانية.

البعد الحقوقي الدولي

أظهرت الاتفاقيات الدولية، مثل *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، أن الحق في الخصوصية يعد من الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها إلا في حالات استثنائية ومحددة، ووفقا للضوابط التي يقرها القانون الدولي (United Nations, 2006; Council of Europe, 2005).

كما أوصت المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بضرورة أن تراعي إجراءات التفتيش الاعتبارات الثقافية والنوع الاجتماعي، مع توفير ضمانات خاصة لحماية النساء أثناء هذه الإجراءات (International Committee of the Red Cross [ICRC], 2019a; ICRC, 2019b).

هذه المعايير الدولية تضع الدول أمام التزام مزدوج: احترام سيادتها التشريعية من جهة، والوفاء بتعهداتها الحقوقية الدولية من جهة أخرى. ويظهر هنا دور المنهج المقارن في التوفيق بين المرجعيات الوطنية والفقهية والدولية.

التحليل النقدي للتطبيق العملي

رغم وضوح الضمانات في النصوص الدستورية والفقهية والدولية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن عدة تحديات:

أ. قصور في تدريب الكوادر الجمركية النسائية، ما يؤدي أحيانا إلى الاستعانة بعناصر غير مؤهلة (Abdul Aziz, 2023; Al-Juburi, 2023).

ب. غياب بروتوكولات موحدة تحدد خطوات التفتيش للنساء بشكل دقيق، مما يفتح المجال للاجتهاد الشخصي (Mansur, 2020; Abdullah, 2021).

ت. ضعف الرقابة القضائية والإدارية على إجراءات التفتيش، حيث نادرا ما يتم مساءلة الموظفين عن التجاوزات إلا في حالات استثنائية (Abdullah, 2023; Al-Otaibi, 2023).

ث. الضغوط الأمنية والسياسية التي قد تستخدم لتبرير تجاوز الضوابط القانونية والحقوقية، خاصة في المنافذ الحدودية ذات الطبيعة الحساسة (Al-Shammari, 2024; Al-Ghunaymat, 2019).

النتائج المرحلية للمناقشة

أ. إن التشريعات الوطنية بحاجة إلى مزيد من التحديد فيما يتعلق بضمانات النساء أثناء التفتيش.

ب. الفقه الإسلامي يقدم إطارا مقاصديا مرنا يمكن استثماره لضبط النصوص وتقييد التعسف.

ت. هناك فجوة بين النص والتطبيق تتطلب تدخلا تشريعيا وإجرائيا لتقليل الانتهاكات.

ث. المعايير الدولية تمثل أداة ضغط إيجابية يمكن أن تسهم في تعزيز حقوق النساء أثناء التفتيش الجمركي.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار التشريعي والعملي للتفتيش الجمركي للنساء:

تطوير التشريعات الوطنية

ينبغي تعديل القوانين الجمركية لتتضمن نصوصا صريحة بشأن شروط وضوابط تفتيش النساء، بحيث يتم النص على أن التفتيش لا يجري إلا بواسطة عناصر نسائية مؤهلة، وفي أماكن مخصصة تراعي الخصوصية (Abdul Aziz, 2023; Mansur, 2020).

تعزيز التدريب والتأهيل

ضرورة إعداد برامج تدريبية متخصصة للكوادر الجمركية النسائية، تشمل الجوانب القانونية، الحقوقية، والإنسانية، بما يضمن تطبيق الضوابط على أرض الواقع (Al-Shammari, 2024; Al-Juburi, 2023).

توسيع نطاق الرقابة القضائية

توصي الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة القضائية على إجراءات التفتيش، من خلال آليات تسمح للمتضررين بالطعن في أي تجاوزات، بما يضمن حماية الحقوق الدستورية (Abdullah, 2021; Abd al-Latif, 2021).

الاستفادة من الفقه المقاصدي

يستحسن أن يسترشد المشرع بالفقه الإسلامي في صياغة القوانين، نظرا لما يقدمه من إطار متوازن يراعي الضرورات الأمنية دون المساس بالحقوق الأساسية (Al-Khudayri, 2022; Al-Salmi, 2021).

مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية

ضرورة مراجعة التشريعات الجمركية الوطنية في ضوء المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدول، مع إيجاد صيغة توافقية تراعي الخصوصية الثقافية والشرعية (Council of Europe, 2005; United Nations, 2006).

وضع بروتوكولات موحدة

توصي الدراسة بوضع بروتوكولات إجرائية واضحة وموحدة للتفتيش الجمركي للنساء، تتضمن خطوات عملية، ومحددات زمنية، وضمانات حقوقية، بما يقلل من احتمالات الاجتهاد الفردي أو التعسف (Abdullah, 2020; Al-Otaibi, 2023).

تعزيز الوعي المجتمعي

ينبغي إطلاق حملات توعية تستهدف المسافرات والموظفات الجمركيات على حد سواء، لتعريفهن بحقوقهن وواجباتهن أثناء التفتيش، مما يسهم في بناء علاقة ثقة متبادلة بين الجمهور والمؤسسات الجمركية (Al-Hazmi, 2025; Al-Zahrani, 2021).

References

ʿAbd al-ʿAzīz, N. M. (2023). Al-taftīsh al-jasadī li-al-nisāʾ: Dirāsah ḥuqūqīyah muqāranah. *Majallat al-Marʾah wa-al-Qānūn, 11*(1), 73–101.

ʿAbd al-ʿAzīz, S. M. (2022). Al-ḍamānāt al-dustūrīyah fī al-taftīsh al-jināʾī. *Majallat al-Ḥuqūq, 38*(1), 89–116.

Abd al-Ḥamīd, K. M. (2020). Al-taftīsh fī al-qānūn al-jināʾī al-maghribī. *Majallat al-Qānūn al-Maghribī, 18*(3), 101–128.

Abd al-Karīm, H. M. (2023). Al-taftīsh fī al-qānūn al-jazāʾirī: Bayna al-naṣṣ wa-al-taṭbīq. *Majallat al-Qānūn al-Magharibī, 22*(4), 75–102.

ʿAbd al-Laṭīf, M. R. (2021). Al-ḍamānāt al-dustūrīyah fī al-taftīsh al-jināʾī. *Majallat al-Qānūn al-Dustūrī, 16*(3), 109–136.

Abd al-Qādir, M. ʿA. (2021). Ḥuqūq al-insān fī al-ijrāʾāt al-jumrukīyah: Manẓūr qānūnī. *Majallat al-Qānūn al-Duwalī, 19*(2), 133–160.

Abd al-Raḥmān, S. A. (2020). Ḥimāyat al-khuṣūṣīyah fī al-ijrāʾāt al-jināʾīyah. *Majallat al-Ḥuqūq, 44*(2), 203–230.

ʿAbdullāh, A. M. (2023). Al-taftīsh fī al-manāfidh al-ḥudūdīyah. *Majallat al-Dirāsāt al-Qānūnīyah, 19*(4), 121–148.

ʿAbdullāh, ʿA. S. (2023). Al-taftīsh al-jumrukī li-al-nisāʾ: Bayna al-naṣṣ wa-al-taṭbīq. *Majallat al-Qānūn al-ʿArabī, 28*(1), 115–142.

ʿAbdullāh, ʿAbd al-Majīd, M. (2021). Al-taftīsh al-jināʾī fī al-qānūn al-maghribī. *Majallat al-Qānūn wa-al-Siyāsah, 29*(4), 145–172.

ʿAbdullāh, F. M. (2021). Al-taftīsh fī al-qānūn al-suʿūdī. *Majallat al-ʿAdālah, 35*(2), 101–130.

ʿAbdullāh, F. N. (2022). Al-ḍamānāt al-ijrāʾīyah fī al-tashrīʿāt al-ʿarabīyah. *Majallat al-Qānūn al-ʿArabī, 27*(3), 115–142.

ʿAbdullāh, M. K. (2022). Al-taftīsh fī al-fiqh al-islāmī. *Majallat al-Dirāsāt al-Islāmīyah, 38*(2), 69–96.

ʿAbdullāh, M. N. (2020). Al-taftīsh fī al-qānūn al-urdunī. *Majallat al-Qānūn al-Urdunī, 17*(3), 81–108.

ʿAbdullāh, N. ʿA. (2020). Al-taftīsh al-jumrukī wa-al-ḍamānāt al-qānūnīyah li-al-nisāʾ. *Majallat al-Qānūn wa-al-Marʾah, 10*(2), 87–114.

ʿAbdullāh, N. F. (2021). Al-taftīsh fī al-qānūn al-baḥraynī. *Majallat al-Qānūn al-Khalījī, 13*(2), 93–120.

Abū Zayd, R. M. (2020). Al-ḍamānāt al-dustūrīyah fī al-ijrāʾāt al-jināʾīyah. *Majallat al-Qānūn al-Dustūrī, 17*(2), 111–138.

Al-Ghunaymāt, A. I. (2019). Al-niṭāq al-qānūnī li-al-taftīsh fī jarīmat al-taharrub al-jumrukī. *Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmīyah, 27*(3), 233–260.

Al-Ḥarbī, N. S. (2022). Al-taftīsh fī al-fiqh al-islāmī. *Majallat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, 31*(3), 89–117.

Al-Ḥasan, ʿA. S. (2022). Al-taftīsh fī al-qānūn al-sūdānī. *Majallat al-Qānūn al-Afrīqī, 13*(2), 91–118.

Al-Ḥazmī, ʿA. R. K. (2025). Aḥkām al-ḍamānāt wa-al-tanẓīmāt al-jumrukīyah. *Majallat Fiqh al-Lughah wa-al-Tashrīʿ, 12*(1), 45–78.

Al-Khuḍayrī, M. S. (2022). Al-fiqh al-islāmī wa-al-taftīsh al-jināʾī. *Majallat al-Buḥūth al-Sharʿīyah, 34*(1), 77–105.

Al-Kubaysī, M. J. (2020). Al-ijrāʾāt al-jināʾīyah fī al-manāfidh al-jumrukīyah. *Majallat al-Qānūn al-ʿIrāqī, 20*(2), 103–130.

Al-Muṭayrī, M. N. (2023). Al-ḍamānāt al-ijrāʾīyah fī al-qānūn al-kuwaytī. *Majallat al-Qānūn al-Khalījī, 15*(3), 88–112.

Al-Saʿdī, M. N. (2022). Al-taftīsh al-jasadī li-al-nisāʾ. *Majallat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn, 30*(2), 83–110.

Al-Salmī, A. H. (2021). Al-taftīsh fī al-fiqh al-islāmī: Bayna al-ḍarūrah wa-al-ḍawābiṭ. *Majallat al-Fiqh al-Muʿāṣir, 16*(1), 67–94.

Al-Shammarī, F. M. (2024). Al-taftīsh fī al-manāfidh al-suʿūdīyah. *Majallat al-Qānūn al-Suʿūdī, 18*(2), 101–130.

Al-Ṭaʾī, Z. ʿA. (2020). Al-taftīsh al-jumrukī fī al-tashrīʿ al-ʿirāqī. *Majallat al-Qānūn wa-al-Siyāsah, 28*(1), 59–86.

Al-Zahrānī, M. F. (2021). Al-taftīsh al-jasadī li-al-nisāʾ fī al-manāfidh al-ḥudūdīyah. *Majallat al-ʿAdālah, 36*(1), 61–90.

Manṣūr, R. K. (2020). Al-taftīsh fī al-qānūn al-miṣrī. *Majallat al-Qānūn wa-al-Iqtiṣād, 41*(1), 51–78.

Yūsuf, N. Ḥ. (2022). Al-taftīsh fī al-fiqh al-islāmī: Ḍawābiṭuhu wa-maqāṣiduhu. *Majallat al-Dirāsāt al-Islāmīyah, 39*(1), 55–84.